وبسبب هذه القناعة الراسخة بأهمية دور المرأة فقد فُتحت لها كل الأبواب التي يُمكنها من خلالها أن تشارك في العملية التنموية في بلادها. ولكي تستطيع المشاركة في هذه العملية بشكل فعّال وُجِبَ تسليحها بالعلم أولاً، 9% بعدما كانت حوالي 85% قبل العام 1970. فبالإضافة إلى دورها الاجتماعي كأم وربة منزل تسهر على إعداد الأجيال، فقد مارست دورها الكامل في خدمة وطنها حيث أثرت المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية وكافة القطاعات في السلطنة من دون إستثناء، وبلغت نسبة مشاركتها اليوم في القطاع الحكومي 44. فيما بلغت في القطاع الخاص 20. بعدما كانت هذه المشاركة شبه معدومة قبل العام 1970. ورغم الفترة القصيرة لإنفتاح المرأة العُمانية على الحياة العامة، فقد حجزت لنفسها مكاناً في المناصب العليا في الجهاز الإداري للدولة حيث تبلغ هذه المشاركة اليوم حوالي 22%. كما برز دور المرأة كسيدة أعمال فشاركت في مجلس رجال الأعمال، وازدادت مشاركة المرأة أيضاً في الأعمال الحرة إضافة إلى دورها التقليدي في مجال الإنتاج الحرفي والتجاري من داخل المنزل. وذلك إيماناً بأهمية مشاركتها في إتخاذ القرار السياسي في الدولة، كما أكد على ذلك السلطان قابوس في خطابه الذي وجهه إلى شعبه في السنوات الأولى من حكمه (1972)، قائلاً: ” لقد أردنا منذ البداية أن تكون لعمان تجربتها الخاصة في ميدان العمل الديمقراطي ومشاركة المواطنين في صنع القرارات الوطنية ... ومنح حق الإنتخاب لجميع المواطنين رجالاً ونساءً ممن تتوفر فيهم الشروط القانونية”. وقد فتح هذا التوجه الوطني نحو إدماج المواطنين رجالاً ونساءً على قدم المساواة في العملية السياسية المجال أمام المرأة لتشارك في المجال السياسي وتتقلد مناصب مختلفة على مرّ أعوام النهضة العُمانية منذ بدايتها إلى اليوم. فقد أُسندت إليها حقائب وزارية عدة مختلفة كالسياحة والتنمية الاجتماعية، إضافة إلى التمثيل السياسي لبلدها كسفيرة في دول مختلفة: كالولايات المتحدة الأميركية، أما على صعيد المشاركة في المجال الأمني فالمرأة العمانية كانت من أول النساء، الخليجيات التي فُتِحَ الباب أمامها للإنخراط في الشرطة والمجال العسكري في العام 1972